

وقت بعينه ، بخلاف الكسوف .
فاعلم أنّ هذين القسمين يمكن أن يكونا¹ أربعة ؛ لأنّ الضّرورية فيهما
قد تكون بحسب الذات ، وقد تكون بحسب الوصف .

الإمكان العام ، والخاص ، والأخص ، والاستقبالي

قال المصنّف : «وأما الإمكان فيطلق على أربعة معان :

أولها : سلب الضّرورة عن أحد الطرفين - إما الوجود ، أو العدم - مندرج فيه
الطرف الآخر² ، ويسمى : إمكاناً عاماً .

وثانيها : سلب الضّرورة عن الطرفين جميعاً ، ويسمى : إمكاناً خاصاً . وقد
خرج عنه الواجب والممتنع جميعاً .

[وثالثها : سلب الضّرورة بحسب الذات ، والوصف ، جميعاً]³ ، ويسمى إمكاناً
أخصّ .

ورابعها : سلب الضّرورة عنه في الزّمان المستقبل ، ويسمى إمكاناً استقباليّاً⁴ .

[19ظ]

قال المفسّر : اعلم أنّ لفظة الإمكان تطلق على أربعة معان :

أحدها : سلب الضّرورة إما عن الوجود وحده ، وإما عن العدم وحده .
فيندرج تحته - لا محالة - الطرف الآخر الذي لم يسلب .

مثاله ، قولنا : «الله يمكن أن يكون موجوداً» ؛ أي ليس بممتنع أن
يكون موجوداً - وإن وجب له أن يكون موجوداً - فقد سلب الوجود .
وهذا مثل ما يفسّر به شيخنا أبو الحسين⁵ [كونه]⁶ حياً .

- 1 الأصل : أن يكون .
- 2 كذا في الأصل ؛ وفي (أ) و(ل) : الطرفان الآخران (وانظر أسفله) .
- 3 زيادة من هامش الأصل .
- 4 انظر (أ) : 2ظ ، (ل) : 4ظ .
- 5 لا شك أنّهُ أبو الحسين البصري المعتزلي (راجع فيما تقدّم : ص 84) .
- 6 لعلّ مثل هذه الكلمة قد سقطت من الأصل ؛ انظر الفقرة التالية .